

رقم القاعدة الصفحة

حكومة (تابع) :

هو الموطن الوحيد لتقريرها . أية صورة من صور الحكم النيابي يقررها الدستور هي نظام الحكومة المقرر وتدخل تحت حماية المادة ١٥١ ع .
حيازة (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

حيوان :

- الحيوانات المستأنسة . المقصود بها . قرد استحوذ عليه شخص ورعاه . ٢٥٠ (٤٥٥) ج ٥
وروضه على ألعاب . قتله بدون مقتض . مستوجب للعقاب .
المقتضى في هذا الباب . معناه . تقديره موضوعي . مثال . ٢٥٨ (٤٧٠) ج ٥
عدم المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ . ٣٧٤ (٦٠٨) ج ٢
ماهيته . حقيقة قانونية تستخلص من ظروف ووقائع تكون منتجة لها .
إثبات الوقائع والظروف من اختصاص قاضي الموضوع وحده . اعتباره إياها
مقتضية للقتل أو غير مقتضية . يقع تحت رقابة محكمة النقض . الشرط في
الضرورة الملجئة للقتل .
مسائلة صاحب الجواد جنائياً عما يصيب الغير من الأذى بفعله . ٢٤٨ (٣٠٠) ج ٢
تصح عند ما يثبت على المالك نوع من الخطأ في المحافظة على جواده ومنع
أذاه عن الغير .

(خ)

- خبير (ر . إثبات . تحقيق . حكم « تسييه ») .
ختم (ر . تزوير . فك الأختام) .
خدمة عسكرية (ر . قرعة) .

خطف طفل — (ائمانتان ٢٤٥ — ٢٥١ ع = ٢٨٣ — ٢٨٩)
(ر . أيضاً : حكم « تسييه ») :

اتفاق ثلاثة أشخاص على خطف طفل . اثنان منهم خطفاه وذهبا به ٩٨ (٨١) ج ٤

رقم القاعدة الصفحة

خطف طفل (تابع) :

إلى مسكن الثالث . نقلهما إياه من هذا المسكن إلى مسكن آخر . الثالث
فاعل أصلي أيضاً لأنه أتى عملاً من الأعمال المكونة للجريمة بإخفائه الطفل
وحبه عن أهله وذويه .

التحليل المقصود في هذه الجريمة . اصطناع الخدع الذي من شأنه ٤٢٦ (٦٧٨) ج ٥
أن يؤثر في إرادة المجنى عليه . الكلام الحالي عن الغش والتدليس . ٢٥٦ (٣٣٢) ج ٦
لا يكفي . مثال .

خطف أى الوالدين ولده . لا انطبق للعادة ٢٥١ ع في هذه الصورة . ٣٦٦ (٤١٥) ج ١
خطف من غير تحيل ولا إكراه . العبرة في تقدير سن المجنى عليه ٥٣٨ (٦٧٨) ج ٦
بالتقويم الهجرى .

القصد الجنائي في هذه الجريمة . تعتمد الجاني قطع صلة المجنى عليه بأهله ٢٨٨ (٣٥٤) ج ٢
قطعاً جدياً . غرض الجاني الاعتداء على الطفل المخطوف . باعث لا تأثير له .

القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر متوافراً ؟ متى ارتكب ٥٦ (٤٨)
الجاني الفعل عمداً وهو يعلم صغر سن المجنى عليه مهما كان الباعث له على ٩٢ (٨٥) ج ٢
ارتكابه . قصد الخاطف أخذ جعل من أهله مقابل إحضاره . هذا من ٤٢٦ (٦٧٨) ج ٥
البواعث فلا يغير من شأن الجنائية .

ارتكاب الخطف على مرأى من الناس أو إيداع المخطوف عند أشخاص ٤٢٦ (٦٧٨) ج ٥
معلومين . ذلك لا ينفي الجريمة متى كان المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن
ذويه الذين لهم حق رعايته .

قوام هذه الجريمة . إعلان أساسيان : انتزاع المخطوف من بيئته بقصد ٢٧٣ (٣٢١) ج ١
نقله إلى محل آخر وإخفائه عمن لهم حق المحافظة على شخصه ، ونقله إلى ذلك ٩٢ (٨٥) ج ٢
المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا الغرض . مقارنة هذين الفعلين
أو شيء منهما . المقارن فاعل أصلي في هذه الجريمة . خطف الطفل من البقعة
التي جعلها مراداً له من هو تحت ولايتهم من ولى أو وصى أو حاضنة أو مرب
أو غيرهم . هذا هو مقتضى القانون في هذه الجريمة . لا يشترط أن يذكر
في الحكم أن الغلام قد خطف من مكان وضعه فيه من له الولاية
الشرعية عليه .

رقم القاعدة الصفحة

خطف طفل (تابع) :

جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حضائته شرعاً . جريمة ٢٥٨ (٣٢٥) ج ٢
مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف
استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعاً ومتجدداً .

مخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه . تحقق عنصر ٥٤٠ (٦٨٠) ج ٦
الإكراه أو التحايل .

مرتكب هذه الجريمة . يعتبر فاعلاً أصلياً سواء أكان ارتكبها بنفسه ٨٢ (٧٨) ج ٢
أم بواسطة غيره . لا حاجة إلى تطبيق مواد الاشتراك في هذه الجريمة . ١٣٨ و (١٣٢) ج ٤
و ١٠٤ و (١٨١) ج ٥

والد لم يسلم ابنه لجده المحكوم لها بحضائته . انطباق المادة ٢٤٦ ع ٣١١ (٣٥٨) ج ١
على هذه الحالة . ٢٧٣ و (٣٣٤) ج ٢

والد امتنع عن تسليم الطفل المقضى له بالحضانة . عقابه . حق محكمة ٢٧٣ (٣٣٤) ج ٢
النقض في المراقبة على اختصاص الهيئة التي تصدر الحكم بالحضانة وأن تتأكد
من كونه حكماً واجب التنفيذ .

خيانة الأمانة (ر . أيضاً : إثبات . اختلاس أموال أميرية . حكم «تسييه» .
سرقة . سقوط الدعوى) :

اختلاس أشياء محبوزة — المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع ٣٤١ و ٣٤٢
(ر . أيضاً : وصف التهمة) :

الاختلاس في معنى المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ ع . إزالة المالك لصفة الحجز ٤٩ (٥٧)
عن ملكه الموضوع تحت حراسته بإخفائه إياه وعدم تقديمه للمحضر في يوم ٢٣٩ و (٣٢٢) ج ٣
البيع إضراراً بالدين الحاجز .

حجز . شرط قيامه . تعيين الحارس . لا حارس . لا عقاب . ٤٦ (٦٧)
٥٥ و (٨٣)
٢٧٦ و (٥٤٤)
٤١٤ و (٦٧٠) ج ٥

رقم القاعدة المفعلة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

حجز . احترامه واجب دائماً . مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو ١٤٨ (١٤١)
بيع المحجوز . لا تبيح اختلاس المحجوز . ٣٠٢ و (٣٩٠) ج ٤

حجز مشوب بالبطلان . وجوب احترامه ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه . ٢١٦ (٢٧٣)
لا يشترط للعقاب صحة الحجز . يكفي أن يثبت أن مرتكب الجريمة قد علم ٢٩٧ و (٣٦٣) ج ٢
بوقوع الحجز . ٨٨ و (١٣٣) ج ٣

المادة ٢٨٠ ع . الغرض منها حماية المحجوز القضائية والإدارية . ٧٤ (٦٥) ج ٢
نصها عام شامل لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس .
هي تعتبر اختلاس الأشياء المحجوز عليها في حكم السرقة ولو كان المختلس هو
المالك وذلك استدراكاً على حكم المادة ٢٦٨ التي تشترط أن يكون المسروق
مملوكاً للغير . وهي تأمر بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ المتعلقة بالإعفاء من العقوبة
في دعاوى اختلاس الأشياء المحجوزة أمراً عاماً مطلقاً لا قيد فيه ولا تخصيص .
ابن . اختلاسه جاموسة لو والده حجرت عليها والدته لدين نفقة لها على
زوجها والده . لا يعني من العقاب .

حجز . اعتقاد المتهم برامة ذمته من الدين المحجوز من أجله . ١٩٧ (٢٠٢) ج ٤
لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وألا يقدم الشيء المحجوز للمحضر يوم
البيع . عليه أن يحترم الحجز وله أن يرفع إشكالا في التنفيذ لدى المحضر
الكلف بالبيع .

حجز مشوب بما يبطله . وجوب احترامه ما دام لم يقض ببطلانه ٢٧٩ (٣٥٢) ج ٤
قبل وقوع الاختلاس . ٢١٠ و (٣٩٨)

٣٢٩ و (٦٠١) ج ٥

حجز . مالك حجز على أمتعه خطأً بسبب دين على شخص آخر . ٢٧٩ (٣٥٢) ج ٤
اختلاسه هذه الأمتعة مع علمه بتوقيع الحجز عليها . عقابه . العقاب إنما شرع
لحماية الحجز لا لحماية الدائن . علم المتهم بقيام الحجز . لا يتحتم أن يكون
بإعلان رسمي . يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

حجز . أشياء محجوز عليها خطأ بسبب دين على غير صاحبها . تصرف ١٢ (١٤)
١٢٧ و (١٨٦) ٦ ج مالكا فيها مع علمه بتوقيع الحجز عليها . عقابه .

حجز . مالك . تسلمه ماله المحجوز على سبيل الأمانة من الحارس . ١٣ (١٥) ٦ ج
اختلاسه . وجوب عقابه . فعل الاختلاس . متى يعتبر سرقة ؟ متى يعتبر
خيانة أمانة ؟

حجز . مالك . الاختلاس يأخذ حكم السرقة . تشديد العقوبة عليه ٢٦٨ (٣٤٣) ٦ ج
بسبب العود .

حجز . حجز على مزروعات . الاعتداء عليه بدعوى بطلانه لتوقيعه ١٢٠ (١٧٠) ٦ ج
قبل نضج الزراعة . لا يصح .

حجز . مالك . اختلاسه ماله المحجوز عليه لاعتقاده ببراءة ذمته من الدين ٩٠ (١٢٣)
المحجوز من أجله . عقابه . التخالص من الدين قبل توقيع الحجز . لا ينفي ١٢٧ و (١٨٦) ٦ ج
جريمة الاختلاس .

حجز . توقيع الحجز يجعل الأشياء المحجوز عليها تحت يد السلطة ٢٩٧ (٣٥١) ١ ج
العامّة ويجعل من واجب الحارس تقديمها لها عند الاقتضاء بمجرد الطلب .
امتناعه عن ذلك . فيه تغير فعلى لصفته ورفع يد السلطة العامة . تحقق معنى
الاختلاس . وجود الأشياء المحجوزة فعلا وامتناع الحارس عن تقديمها لعلّة ما .
انتفاء الاختلاس .

حجز . حجز من القضاء الأهلى على مواش . امتناع الحارس عن ٣٦٥ (٥٩٩) ٢ ج
تقديمها إلى المحضر فى اليوم المحدد لبيعها بحجة أن هذه المواشى تابعة لأرض
محجوز عليها حجزاً عقارياً من المحكمة المختلطة وهو معين من قبل
المحكمة المختلطة أيضاً حارساً على الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها من
مواش . اعتباره مبدداً . واجبه بصفته حارساً من قبل المحكمة المختلطة ينتهى
عند إبلاغ المحضر الأهلى بأن الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

حجز عقارى من تلك المحكمة ومطالبة ذلك المحضر برفع هذا الإشكال إلى الجهة المختصة بالفصل فيه (١) .

حجز إدارى . توقيمه من أجل سلفة للحكومة أو لبنك ٣٧ (٥٣) ج٦
التسليف . جائز . المطلوبات التى يحوز تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .
اختلاس الأشياء التى حجز عليها إدارياً من أجل سلفة للحكومة أو لبنك
التسليف . العقاب عليه بالمادة ٣٤١ ع .

مالك المحجوز . متى يكون له أن يبيع الحاصلات المحجوزة ٥٠ (٧٥) ج٥
ويسدد ثمنها فى الدين ؟ إذا كان من المولين المتأخرين فى دفع الأموال
المستحقة على أطيانهم . دين لبنك التسليف الزراعى . حجز إدارى على زراعة
المدين من أجل هذا الدين . بيع المحصول المحجوز وتسديد ثمنه فى الدين .
لا يخلص من العقاب .

شركاء فى أرض . تعيين أحدهم حارساً على محصول حجز عليه لسداد ٣٦٤ (٤٦٩) ج٣
الأموال الأميرية ناتج من جزء من الأرض يقع فى نصيب هذا الحارس
بموجب قسمة عرفية لم تخطر بها الحكومة . تصرفه فى المحصول المحجوز .
يصح اعتباره مختلساً له ولو كان سدد نصيبه فى الأموال . الناتج من الأطيان
المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامناً سداد ما يتأخر عليها من الأموال
الأميرية . لا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق لا يزيل بالنسبة إليها
حالة الاشتراك والشيوع .

عين موضوعة تحت الحراسة القضائية . دائن لأحد ملاك هذه ١١ (١٣) ج٣
العين . لا يحوز له التنفيذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة . الواجب
هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائى بطريق حجز ما للمدين لدى الغير .
تصرف الحارس فى ثمن المحصولات فى الوجوه التى عينها له حكم الحراسة .
لا يمكن أن تترتب عليه مسؤولية جنائية بسبب هذا التصرف .

(١) الظاهر أن هذه القاعدة لم تستقر بعد .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

حجز إدارى على محصول . حجز قضائى على ذات المحصول . ١٥١ (٢١٩) ج ٦
لا يجوز للدين فى هذه الحالة أن يبيع المحصولات .

حجز إدارى . انقضاؤه بالوفاء . مالك . تسلمه الأشياء المحجوزة ٤٦٧ (٢١٢) ج ٦
إدارياً من الحارس على سبيل الوديعة لحفظها . اتهامه بتبديدها . تمسكه بأنه
وفى الدين المحجوز من أجله قبل تسلمها وطلبه ضم قضية مدنية لإثبات صحة
دفاعه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . لا تصح .

حجز إدارى . منشور إدارة الأموال المقررة القاضى بإلغاء المحجوز ٤٥ (٤٥) ج ٣
الإدارية . لا يجوز جريمة تبديد تحققت من قبل صدوره .

حجز إدارى لسداد الأموال الأميرية . التصرف فى المحجوز لسداد ٢٨٣ (٣٦٤) ج ٤
هذه الأموال . يجوز متى كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية .

حجز إدارى لسداد الأموال الأميرية . التصرف فى المحجوز لسداد ٢٩٤ (٣٧٦) ج ٤
هذه الأموال . يجوز متى كان المحجوز من الحاصلات الزراعية وكان البيع
والسداد حاصلين فى ظرف الأربعين يوماً التالية لتاريخ الحجز . تمسك المتهم
بالتسديد وثبوت التسديد فعلا . إدانته دون بيان التاريخ الذى يبيع فيه
المحصول . لا تصح .

حجز تحفظى . دعوى تثبيت الحجز . الحكم فيها بإبطال المرافعة . ٩ (١١) ج ٥
تجديدها . الحكم بتثبيت الحجز . تصرف المدعى عليه فى الشيء المحجوز .
اختلاس . أثر الحكم بإبطال المرافعة لا يتناول محضر الحجز . المدفع
بأن دعوى تثبيت الحجز قد جددت بعد اليعاد . محل الاحتجاج به . الدعوى
المجددة .

حجز تحفظى . وجوب احترامه ولو لم يحكم بتثيته أو يعلن به ذوو ١١١ (١٦١)
الشان . ١٢٧ (١٨٦) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

حارس . تسليمه الأشياء المحجوزة على اعتبار أنها مملوكة له مع علمه ٦٣ (٨٧) ج٦
بأنها ليست ملكه . تصرفه فيها خيانة أمانة . لا يمنع من ذلك أن الحجز كان
صورياً بطريق التواطؤ بين الحاجزة وبينه ، ولا أن الحاجزة قد تخالست
بدينها وتنازلت عن الحجز . التخالص بالدين يرفع عن الحارس المسؤولية
الجنائية عن الاعتداء على الحجز فقط لكنه لا يؤثر في جريمة خيانة الأمانة .

ضرر . الضرر في هذه الجريمة . حصوله من مجرد إخفاء الأشياء ٢٥٩ (٣٠٦) ج١
المحجوزة وعدم تقديمها يوم البيع . عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل
الحجز والتأخير الذي يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز وتحقيق قيمته
تقدماً . ذلك يكفي بذاته لتكوين الضرر .

علم المتهم بقيام الحجز . لا يتحتم أن يكون قد حصل بإعلان رسمي . ٢٧٩ (٣٥٢) ج٤
يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

علم الحارس بيوم البيع . دفعه بعدم العلم . متى يجديه ؟ تصرفه في ٣٧٠ (٦٠٦) ج٢
الأشياء المحجوزة بالفعل . لا يجديه هذا الدفع . ولا يهم بعد ذلك البحث فيما
إذا كان قد أخطر باليوم المحدد للبيع أو لم يخطر .

علم المتهم بيوم البيع . تمسك المتهم بعدم علمه به . وجوب تحقيق ١٣٩ (٢٠٣) ج٦
هذا الدفع .

عود . اختلاس الشيء المحجوز . يجوز في حالة العود تشديد العقوبة ٢٦٨ (٣٤٣) ج٦
وتطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ متى توافرت شروطها .

الفعل المكون للاختلاس . ثبوت وقوعه . يخضع للقواعد العامة . ١٢ (١٤)
لا يشترط ثبوته بمحض حرره موظف معين . ثبوت واقعة الاختلاس . ١٨ و (٢٠) ج٦
دفع التهم ببطالان محضر التبديد . الرد عليه . غير لازم .

مالك غير حارس . عدم تقديمه الأشياء المحجوزة في اليوم المحدد لبيعها ٣٤٥ (٣٩١) ج١
قضائياً . لا عقاب . الحارس دون المالك هو المسكف بتقديم الشيء الذي
في حراسته للبيع .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

مالك . تواطؤه مع الحارس على اختلاس الأشياء المحجوز عليها . المالك ١٨٥ (٢٤٠) ج ٢
يعتبر شريكاً للحارس في اختلاس الأشياء التي سلمت إليه على سبيل الوديعة .

مالك حارس . تعمدته عدم تقديم المحجوز للتنفيذ عليه بإخفائه أو ٢٠٥ (٣٩٦) ج ٥
بتصرفه فيه . توافر الجريمة ولو كانت الأشياء باقية لم تبدد بالفعل .

مالك . تسلمه المحجوز من الحارس لتقديمه للمحضر يوم البيع . تصرفه ٢١ (٢٢) ج ٤
فيه . يقع تحت نص المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧^(١) ع . هذا التسليم هو على
سبيل الوديعة .

محضر الحجز . اشتأله على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين . يشترط ٥٦٢ (٧٠٤) ج ٦
لذلك حصول الحجز في نفس محل الدين أو بحضوره . البطلان الناشئ عن
خلو المحضر من هذا التنبيه . مقرر لمصلحة المدين وحده .

منع التنفيذ . حجوز متعددة وإقامة حارس على كل حجز . كل حجز ٣١٧ (٤١٢) ج ٤
يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للأموال المكلف ببيعه . اتفاق الحراس
على عدم تقديم المحجوز متعمدين عرقلة التنفيذ . إدانتهم في الاختلاس . صحيحة .

منع التنفيذ . عدم تقديم المحجوزات عند طلبها من الحارس لبيعها ٤٣١ (٥٦٦) ج ٦
في نفس اليوم الذي وقع فيه الحجز . تمسك الحارس بأنه لم تكن لديه فرصة
لتقديم المحجوزات . إدانته . لا تصح إلا إذا بين الحكم بوضوح أن الحارس
تسلم المحجوز بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز به .

منع التنفيذ على المحجوز تحت ستار قانوني . لا ينفي قيام الجريمة . ٥٠ (٤٨) ج ٤
مثال »

منع التنفيذ أو وضع العوائق في سبيله على شكل حجز قضائي . تحقق ٤٣٩ (٥٧٤) ج ٦
الجريمة . تسخير شخص زوجته في الحجز على منقولات محجوز عليها وتمكينها

(١) لعل الحكم يقصد أن الواقعة التي أشار إليها تنطبق عليها المادة ٢٩٦ فقط لأن المادة ٢٩٧ إنما
تتعلق بالمالك المدين حارساً والحكم لم يسلم بهذه الصفة للمالك المتهم بل اعتبره مودعاً لديه عادياً .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع)

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

من بيعها في غيبة الحازرة الأولى وبغير علمها وتوصله بهذه الإجراءات
الصورية إلى إعاقة التنفيذ . اعتباره مختلساً . في عمله .

نية الاختلاس . مجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة . لا يكفي لاعتبار ٢٠٧ (٢٥٢)
التهم مبدداً . لا بد من ثبوت سوء نيته . وجود الأشياء المحجوزة . عدم ٣٣٢ (٣٨٠) ١
تقديمها للبيع . ادعاء الحارس أنه حفظها في محل مأمون وأنه لم يقدمها للبيع
لتغيبه بمحل عمله . الحكم بإدانتها دون بحث فيما إذا كان عدم تقديمه إياها
كان بسوء قصد منه كيلا تباع أم أنه كان للسبب الذي يدعيه . لا يصح
لعدم بيان سوء القصد .

نية الاختلاس . تأخر الحارس عن تقديم الأشياء المحجوزة للمحضر ٢٦٤ (٣٠٨) ١
يوم البيع . اعتباره مختلساً .

نية . شيء محجوز . استمرار ملكيته لصاحبه المدين المحجوز عليه إلى ٢٨١ (٣٢٥) ١
أن يباع . المالك الحارس . اختلاسه الشيء الذي تحت حراسته . معناه .
إزالة المالك لصفة الحجز عن ملكه الموضوع تحت حراسته بإخفائه إياه وعدم
تقديمه للمحضر يوم البيع . ادعاء المالك الحارس سلامة نيته في عدم
تقديمه المحجوز . إثبات ذلك . عبوه عليه . اتفاق الدائن الحاجز مع
المدين المحجوز عليه على تأجيل البيع وعدم تقديم المدين الحارس الشيء إلى
المحضر بناءً على هذا الاتفاق . تحقق سلامة نية الحارس . لمحكمة النقض متى
ثبت لها ذلك أن تقضى ببراءته .

نية . إيداع المدين المبلغ المحجوز من أجله خزانة المحكمة بعد أن ٣٣٢ (٣٨٠) ١
نقص منه ما اعتبره حقاً ثابتاً له بمقتضى حكم نهائي صادر لمصلحته على الحاجز ،
أو إيداعه المبلغ المحجوز من أجله معلقاً صرفه على شرط يعتقد أن له الحق في
اشتراطه . تصرفه في الشيء المحجوز . نية التبيد منعمة .

نية . اقتران فعل التبيد بنية الاختلاس . شرط للعقاب على هذه ٥٢ (٤٧) ٢

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

الجريمة . لا يمكن أن تستفاد هذه النية من مجرد عدم حضور الحارس في اليوم المحدد للبيع لتقديمه المحجوزات ما دام أنه لم يعلن بهذا اليوم ولا يصح الاستناد في إثبات علم الحارس بهذا اليوم إلى رفعه دعوى استرداد عن الأشياء المحجوزة .

نية . تقديم الشيء المحجوز إلى المحضر يوم البيع أو إرشاد المحضر إلى مكان وجوده إن لم يستطع إحضاره إلى المكان الذي كان فيه إذا كان قد نقل منه لعل من العلل . امتناعه عن ذلك . يكفي لاعتباره مبدداً . قول الحارس للمحضر « إن الشيء المحجوز لا يمكن بيعه وإنه لا يسلم في بيعه مهما كان » . هذا القول يفيد توافر القصد الجنائي في جريمة التهديد .

نية . تمام هذه الجريمة بعدم تقديم الأشياء المحجوزة في اليوم المحدد للبيع ٣٤١ (٤٩١) ٢ >
بقصد منع التنفيذ القضائي . وجود تلك الأشياء ذاتها فيما بعد يوم البيع في دار و٢ (٢) ٣ >
الدين وتوقيع الدائن حجزاً جديداً عليها . لا تأثير لذلك في الجريمة . ليس ١٤٨ و (١٤١)
من الضروري لتكوين الجريمة أن يكون المتهم قد بدد الأشياء المحجوزة فعلاً . و ١٩٧ (٢٠٢) ٤ >
القصد الجنائي في هذه الجريمة . تقديره موضوعي .

مالك . إدانته في تهمة اختلاس بالمادة ٢٨٠ ع اعتماداً على عدم تقديمه ٢٢٧ (٢٨١) ٢ >
الأشياء المحجوزة للمحضر في يوم البيع . لا يكفي . لا بد لإدانته من إثبات أنه تصرف في الشيء المحجوز أو أخفاه بقصد منع التنفيذ عليه . السكوت عن بيان هذا الركن الجوهري . يعيب الحكم .

مالك . تصرفه في الأشياء المحجوزة برغم وجود الحارس . وجود ١٦١ (٢١٨) ٢ >
الحارس لا يمنع من عقابه .

مالك . اختلاسه المحجوز مع علمه بتوقيع الحجز عليه . عقابه . ٣٠٢ (٣٩٠) ٤ >

نية . حارس مالك . يعتبر مبدداً متى ثبت أن المحجوزات لم تكن في ٣٤ (٣٤) ٣ >
منزله ولا في مكان البيع في اليوم المحدد له وأنه تعمد عدم تقديمها للبيع .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

نية . حارس . عدم تقديمه الأشياء المحجوزة يوم البيع . تسديده بعد ٤١ (٤٣) ج ٣
ذلك ما عليه من الدين . لا ينفي مسؤوليته . عدم تقديمه الأشياء كاف لإثبات
قيام نية التبيد ما لم يدع سبباً مقبولا له كحادث قهرى مثلا .

نية . تسديد بعض الدين قبل تاريخ بيع الأشياء المحجوزة . تسديده باقيه ١٠٨ (١٧٢) ج ٣
بعد تاريخ البيع . لا يلغى نية التبيد . يجب على المتهم أن يقدم الشيء المحجوز
عليه أو كامل الدين في اليوم المحدد للبيع .

نية . القصد الجنائي يتوافر بنقل الشيء المحجوز من مكانه بنية إخفائه ٢٣٠ (٣٠٨) ج ٣
عمن تعلق حقهم به من الدائنين . ٢٧٩ و (٣٥٢) ج ٤

نية . إخفاء المحجوز وعدم تقديمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة ١٢ (١٤)
التنفيذ . توافر نية الاختلاس . وجود المحجوز . لا يغنى . ١٣٧ و (١٨٦)
٢١٤ و (٢٨٦) ج ٦

نية . الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله . لا ينفي توافر نية ١٨ (٢٠) ج ٦
الاختلاس .

نية . تمام الجريمة . استعداد المتهم لسداد الدين المحجوز من أجله على ٤٩ (٥٧) ج ٣
الأشياء المتهمة بتبيدها لا يعفيه من المسؤولية الجنائية .

نقل الأشياء المحجوز عليها من محلها إلى السوق أو إلى محل أصلح لبيعها ٢٦٠ (٣٤٨) ج ٣
فيه . الحارس غير مكلف بذلك قانوناً . كل ما عليه هو تقديم الأشياء للمحضر و ٢٦٠ (٣١٥) ج ٤
بمحل حجزها في اليوم المحدد لبيعها . امتناع الحارس عن نقلها إلى محل
آخر إجابة لطلب المحضر . لا يعتبر تبديداً .

نقل المحجوز إلى مكان البيع . عدم قيام الحاجز به . لا يعد امتناعاً ١٥٤ (٢٢١) ج ٦
عن تقديم المحجوز . تعهد الحارس بالنقل . إخلاله بهذا . لا تأثير له .
هو إخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

نقل المحجوز إلى مكان البيع . دفع التهم بأنه غير مكلف بذلك . محله ١٩٨ (٢٧٣) ج٦
أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة فعلا .

نقل المحجوز إلى مكان البيع . الحارس غير مكلف بذلك . إداته ٩٤ (١٣١) ج٦
استناداً إلى مجرد أنه لم يقدم المحجوز في اليوم المحدد لبيعه فيه . قصور .

نقل المحجوز إلى مكان البيع . عدم ملزومية الحارس بذلك . علته ١٠٠ (١٤٧) ج٦
إدانة التهم لعدم نقله المحجوزات بمقولة إنه لا يصح له أن يتمسك بعدم
ملزوميته بالنقل إلا إذا كان النقل يحمله مصاريف . خطأ .

متى يعتبر فعل الاختلاس خيانة أمانة ومتى يعتبر سرقة ؟ هو خيانة ٩٨ (١٧٣) ج٥
أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس وسرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير .
مالك . تسلمه ماله من الحارس . تصرفه فيه . عقابه بمقتضى المادتين
٣٤١ و ٣٤٢ ع .

الرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لدفع إيجارات
الأراضي الزراعية . سريانه على الدعاوى التي كانت منظورة وقت صدوره .
سريانه على التنفيذات الحاصلة قبل صدوره ما دامت متعلقة بأجرة سنة
١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية . وقوع جريمة تبديد خاصة بحجز حاصل لدفع
أجرة السنة المذكورة . يحق لمرتكبها أن ينتفع بنتائج هذا الرسوم ما دام
لم يكن حكم فيها .

سقوط هذه الجريمة . هي تتم بوقوع الفعل المكون لها . تصرف ١٠٤ (١٤٩) ج٦
الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها . يعتبر مبدأ لسقوط الدعوى العمومية .
المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها . لا يصح عدها مبدأ
للسقوط ما دامت المحجوزات معينة بالذات وليست من المثليات التي تووضع
على أن اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة بها .

سقوط هذه الجريمة . هي جريمة وقتية . تبدأ من سقوط الدعوى بها ٣٢٢ (٤٤٢) ج٦
من وقت وقوع فعل الاختلاس ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوعه . متى يعتبر يوم

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

ظهور الاختلاس تاريخاً للجريمة ؟ إذا لم يكن قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . تعيين يوم وقوع الجريمة . موضوعي إلا إذا كان قضاء القاضي في ذلك مبنياً على اعتبارات قانونية صرف وغير مستمد من الواقع الثابت في الدعوى .

سقوط هذه الجريمة . محضر الحجز . تاريخه ليس هو تاريخ وقوع ١٩٨ (٢٧٣) ج٦ الاختلاس .

سقوط هذه الجريمة . مبدأ سقوط هذه الجريمة حتى ما هو معتبر منها ١١٧ (١٦٧) ج٦ في حكم خيانة الأمانة . التصرف في المحجوز . معنى الحجز في لغة القانون . تصرف المتهم في المحجوز في خلال سنة ١٩٣٦ مثلاً . عدم البدء في إجراءات التحقيق إلا في سنة ١٩٤١ بعد مطالبته بالمحجوز وعدم وجوده . تاريخ التصرف في المحجوز هو مبدأ سقوط الدعوى العمومية .

سقوط هذه الجريمة . اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة ٣٢٥ (٣٧٠) ج١ تاريخاً لحادثة الاختلاس ومبدأ لسريان مدة سقوطها . لا يصح . قوام هذه الجريمة المطالبة الفعلية للحارس بتقديم المحجوز وعجزه الفعلي عن تقديمه . لا بد لتحقيق هذا المعنى في الواقع وإمكان تقرير القاضي له من دليل خاص يدل عليه .

سقوط الدعوى . حارس . هو الذي عليه أن يبين متى حصل الاختلاس ٣٢٥ (٣٧٠) ج١ أو التبديد وللنيابة مناقشته فيما يقرره وعلى القاضي أن يحقق وجه الدفع و٢٥ (٢٢) ج٢ ويقضى فيه . قيام أدلة الجريمة على أن الحادثة حصلت من قبل الثلاث السنوات السابقة على تاريخ أول إجراء متعلق بالتحقيق . القضاء بالسقوط لازم . استواء الدلائل في الناحيتين . يجب القضاء بسقوط الدعوى ترجيحاً لمصلحة المتهم .

سقوط الدعوى . تاريخ محضر التنفيذ المثبت للتبديد في مسائل الحجز ٣٢٥ (٣٧٠) ج١ وتاريخ كل مطالبة رسمية أو غير رسمية ظهر على إثرها العجز عن الرد . ٢٥ (٢٢) ج٢ لا معمول على ذلك في مسألة سقوط الدعوى بمضي المدة . تاريخ المحضر أو تاريخ

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

اختلاس أشياء محجوزة (تابع) :

المطالبة يعتبر مبدئياً وبصفة مؤقتة تاريخاً للتبديد إلى أن يدعى المتهم أسبقية الحادثة عليه ويثبت دعواه أو يتبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية أخذاً بما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها .

الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ ع . لا يجوز تطبيقه في دعاوى ٧٤ (٦٥) ج ٢
اختلاس الأشياء المحجوزة على الإطلاق .

اختلاس الأمانة . تبديدها . الفرق بينهما . التبديد لا يتحقق ٣٥٧ (٤٠٥) ج ١
إلا باستهلاك الأمانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي عن حيازتها . الاختلاس يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك . هو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . الاختلاس في باب خيانة الأمانة غير الاختلاس في باب السرقة . عرض شخص ما أو ثمن عليه للبيع . اختلاس للأمانة .

الاختلاس . متى يعتبر تبديداً ؟ إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت ٣٠٤ (٣٧٢) ج ٢
إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أو ثمن عليه .

تحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أو ثمن عليه مملوكاً له . لا يشترط لذلك خروج المال بالفعل من يد الأمين . أمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيها . بيعهما محصولاً من المودع بشونة البنك لحساب وزارة الزراعة وقبضهما ثمنه . ضبط المبيع قبل نقله من الشونة . تحقق هذه الجريمة . هذه الفعلة تتوافر فيها أيضاً أركان جريمة النصب ببيع ملك الغير .

تحقق هذه الجريمة بالامتناع عن الرد أو العجز عنه عند الطلب ولو ٢٥٧ (٣٠٥) ج ١
لم يحصل تحقيق . استعداد المتهم لرد المبلغ المختلس أو الدفع نفسه .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

لا يمنع من تمامها قبل حصوله . طريقة الطلب وكيفية الامتناع أو العجز .
أمور موضوعية .

تحقق الجريمة بالفعل . لا يؤثر فيها أى اتفاق يكون قد حصل بعد ١٩ (١٧) ج ٣
وقوعها للتخلص من نتائجها .

استبدال الأمانة . متى يكون مانعاً من العقاب ؟ عند الاتفاق عليه قبل ٢٠٠ (٢٦٦) ج ٣
وقوع الجريمة . حصول الاستبدال بقصد الهرب من المسؤولية الجنائية أو
عدم قبوله من الدائن إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع
عليه بسبب التبديد . ذلك لا يمنع من المسؤولية الجنائية .

اتفاق شخص مع آخر على شراء مواش شركة بينهما . تسلمه منه مبلغاً ٢٤ (٢٢) ج ٣
من المال لهذا الغرض . عدم شراء مواش . عدم رد المبلغ إلى صاحبه عند
طلبه . تبديد .

اتفاق التهمين على الحصول على سند دين من شخص لاختلاسه إضراراً ١٨٣ (١٧١) ج ٤
بموكلته المحرر لصالحها هذا السند . ادعاء أحدهما لدى الوكيل أن السند لازم
في إجراء صلح بين موكلته وأخرى وبذلك تسلم السند منه وسلمه إلى التهم
الثاني . عدم رده . هذه خيانة أمانة . الوكيل سلم السند للتهم لاستعماله لمصلحة
موكلته في أمر معين فاغتلسه .

إعطاء شخص إلى عامل دكان ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له . ٢١ (١٩) ج ٣
خروج العامل من الدكان وعودته وإخباره الشخص أنه بحث عن نقود فلم
يوفق ورد له ورقة بجنيه على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه . هذه الواقعة .
ليست سرقة . هي خيانة أمانة (١) .

بيع . استخلاص الحكمة من وقائع الدعوى أنه صوري ومن طريق ٣٥٩ (٤٩٦) ج ٦
التدليس . إذنها للمجنى عليه في إثبات الغش والصورية عن طريق الشهود

(١) يلاحظ أن التهم ليس صرافاً صناعته تغيير أصناف النقود والمبادأة عليها بأصناف أخرى من النقود
تبادلها في القيسة ، كما أنه لم تكن بينه وبين المجنى عليه معاملة من بيع أو شراء أو ما أشبههما تقتضي في العرف
والعادة أن يسلم أحدهما للآخر ما وجب عليه قبل أخذ البذل المقابل .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

والقرائن . جوازه . الصورية التدليسية . لا يقتضى إثباتها وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . جواز إثباتها بالقرائن لكل من مسه التدليس ولو كان طرفاً في العقد . احتفاظ المتهم بالمبيع وعدم استعماله إياه . لا يعفيه من المسؤولية الجنائية . اختلاس الأشياء المودعة . يكفي فيه أن يطرأ تغيير على نية الحيازة ليتحول من حيازة وقتية لحساب الغير إلى نية حيازة بقصد التملك .

بيع على التجربة . اشتراط أن الملكية تبقى للبائع حتى يجربه المشتري . ١٥٢ (٢٧٥) ج ٥
وجود المبيع في فترة التجربة عند المشتري يكون على سبيل الوديعة . تصرفه فيه . خيانة للأمانة .

تسلم المتهم من المجنى عليه عشرة جنهيات لشراء بضاعة له بها . عدم ٣٨٥ (٥٢٣) ج ٦
شرائه . هم المجنى عليه بالشكوى . رد المتهم ثلاثة جنهيات وتحريره للمجنى عليه سنداً ببعض الباقي . تحقق الجريمة .

تسلم المتهم من المجنى عليه جنهيتين على ذمة دفعها أمانة لخبير . عدم ١٤١ (٢٠٥) ج ٦
قيامه بذلك وعدم رده المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه . اختلاس . تمسك المتهم بأن صاحب المبلغ لم يكن عليه أن يدفع للخبير أمانة . لا يجدي .

تسلم المتهم سواراً من المجنى عليه خوفاً من الضياع . ترك المجنى ٦٥ (١١٢) ج ٥
عليه المتهم ينصرف وحده بالسوار إلى داخل مكان معين . فرار المتهم به . خيانة أمانة ، لا سرقة .

تسليم أحد لاعبي القمار محفظة بها نقود إلى شخص لحفظها حتى ٢٥٦ (٣٢٣) ج ٢
ينتهي من اللعب . ادعاؤه أنه لما فتحها بعد أن استردها وجد ما بها من النقود ناقصاً . تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة . وهي وديعة اختيارية فالقول فيها قول المودع لديه ما لم يقر الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى الدعي . تقرير التهم أنه تسلم المحفظة وردها كما هي دون أن يفتحها . لا يمكن أن يعتبر اعترافه هذا مبدأ ثبوت بالكتابة مجزئاً إقامة الدليل بالبينة على

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

مقدار ما كان بها من النقود (١) .

تنوع الأشياء المودعة لدى المتهم بخيانة الأمانة وكثرتها . القاضى ٢٥ (٢٢) ج ٢
ليس مجبراً على أن يبحث في تاريخ التصرف في كل واحدة منها على حدة بل
له إذا ثبت أمامه حصول التصرف في بعض هذه الأشياء في تواريخ معينة أن
يستنتج من قرآن الدعوى وظروفها أن التصرف في باقى الأشياء حصل أيضاً
عند التصرف في الأشياء التى أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها .

تسليم ملحوظ فيه نقل الحيازة إلى المتسلم على سبيل الأمانة . اتفاق ٢٦٤ (٥٢٠) ج ٥
للمتهم مع المحنى عليه على أن يعطيه مبلغاً من المال ليكون شريكاً له في تجارة .
تحرير المحنى عليه سنداً له بذلك المبلغ . اتفاقهما على إيداع السند لدى شخص
ثالث حتى يدفع المتهم المبلغ فيستولى على السند . تسلم المتهم السند من المودع
لديه بدعوى عرضه على أحد الناس لجهله القراءة والكتابة . عدم رده بقصد
الإضرار بالمحنى عليه . خيانة أمانة لا سرقة .

حوالة بدين . حوالة تحصيل . المختال يكون وكيلاً . مسؤوليته عن ١٧ (٢٠) ج ٥
تبيد ما يتسلمه .

حيازة . طرء التغيير على نية الحيازة وتحويلها إلى نية حيازة بقصد التملك ٣٧٥ (٤٧٦) ج ٣
بعد أن كانت حيازة وقتية . تحقق جريمة الاختلاس .

خادم . اختلاسه مال مخدومه . متى يعتبر خيانة أمانة ؟ إذا كان المال ٢٥٧ (٤٧٠) ج ٥
سلم إليه على سبيل الأمانة .

رد . التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه . شرط أساسى ٣٣٧ (٤٨٨) ج ٢
في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ مدنى . انتهاء هذا الشرط
ينتفى مع معنى الوديعة . تسليم قطن محجوج بموجب إيصالات ذكر فيها أنه

(١) يلاحظ على المحضون أن المدعى لم يطلب إقامة الدليل بالبينة على أنه عند تسليمه المحفظة للمتهم قد
فزعها أمام اللاعبين أو غيرهم وعد ما فيها أمامهم وسلمها للمتهم بل المفهوم أنه كان يطلب إقامة ذلك الدليل على
أنه قبل أن يحضر لمكان اللعب كان قد أخذ المبلغ الذى يدعيه من والده ووضعه بالمحفظة .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

لا يجوز لحاملها طلب القطن عيناً . تصرف صاحب المحلج في القطن بدون إذن صاحبه . لا يعتبر تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ ع .

رد . الامتناع عن الرد . متى يجوز القول بأنه لا يفيد الاختلاس ؟ إذا ١٨٩ (١٩٠) > ٤
كان ثمة حساب حقيقي بين الطرفين مطلوب تصفيته توصلاً لإثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الدمة . تصفية الحساب بالفعل بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط . امتناع المتهم عن الرد . اختلاس .

رد . رد مقابل المبلغ المبدد لا يجوز جريمة التبديد . العقاب واجب حتى ٣٧ (٣١) > ٢
مع حصول الرد إذا كان هذا الرد مسبوقاً بسوء القصد . جواز اعتبار الرد ظرفاً مخففاً . المبادرة إلى رد العجز الوقتي الذي يظهر في الحساب . تزيل جريمة التبديد . هي دليل على انعدام نية التبديد .

سند باسم شخص من الورثة . تسلم هذا الشخص ذلك السند باعتباره ٤٩٠ (٦١٨) > ٣
نائباً عن باقي الورثة لاستعماله في أمر معين . رفعه دعوى باسمه هو شخصياً مدعياً أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة . هو يعتبر مختلساً للسند .

سيد . إعطاؤه خادمه حمارة وجحشاً ليعيهما في السوق . مبادلة الخادم ٣٣٨ (٣٨٣) > ١
بهما حمارة أخرى لم يقبلها سيده . أخذ المتهم هذه الحمارة وبيعهما . هذا ليس خيانة أمانة . من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشيء المبدد على وجه من الوجوه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ ع على سبيل الحصر . الحمارة الأخيرة لم تسلم للخادم لغرض من تلك الأغراض بل هي بقيت عنده لعدم قبول سيده إضافتها إلى ملكه بدلاً من حمارته التي أذن المتهم في بيعها .

شركة . اختلاس الشريك بعض رأس مال الشركة أو بعض موجوداتها ١١١ (٢١٤) > ٥
المسلة إليه بصفته . اختلاس ولو كانت الشركة وقت الاختلاس لم تكن اتخذت بشأنها إجراءات التصفية .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

شركة . أخذ شريك نصيب شركائه في الشركة . إنكاره عليهم وإياؤه ٢٨ (٢٥) ج٣ رده إليهم . هو مبدد .

ضرر . لا يشترط في هذه الجريمة وقوع ضرر بالفعل . الضرر المحتمل ١٠٨ (١٩٧) ج٥ يكفي . توافر هذا الركن . تقديره موضوعي .

ضرر . لا يشترط في هذه الجريمة وقوع ضرر بالفعل . الضرر المحتمل ٤٤٨ (٦٩٦) ج٥ يكفي . وقوع الاختلاس بالفعل . حصول المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره . وجوب العقاب .

عدم استعمال المتهم المبلغ المسلم إليه في الغرض المتفق عليه . ٣٢٨ (٣٧٨) ج١ عدم رده المبلغ إلا بعد الشكوى في حقه . قيام نية الاختلاس عنده . تسديد المبلغ لا يرفع عنه الجريمة . قد يكون سبباً في تخفيف العقاب .

عقد . العقود المصطلح على تسميتها location - vente . اعتبارها عقود ٢٥٣ (٣٣٢) ج٣ بيع وعدم تطبيق المادة ٣٩٦ عليها . جوازها .

عقد الائتمان . العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس على الإخلال بتنفيذ ٨٧ (٧٤) عقد الائتمان بل هو على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه . بطلان عقد ١٨٣ (١٧١) ج٤ التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم . عدم اتفاق نية الجاني وقت التسليم مع ما قصده المجنى عليه من التسليم . لا تأثير لها في قيام الجريمة . مثال .

عقد الائتمان . ثبوته على أحد المشتركين في اختلاس المال المسلم بناءً ١٧٨ (٣٣٤) ج٥ عليه . يكفي لاعتباره ثابتاً في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس ، فاعلين أو شركاء .

عقد الائتمان الذي تفرغت عنه واقعة الاختلاس أو التبيد . عدم ٤٥٠ (٥٨٣) ج٣ ثبوته مبدئياً . لا يجوز إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية . واقعة الائتمان هي في حد ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن واقعة الاختلاس أو التبيد بل وسابقة عليها في الترتيب الزمني .

خيانة الأمانة (تابع) :

عقد يرتب حقوقاً . اختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة . حقيقة ١٧٦ (٢٤٣) ج ٦
وصف العقد والتمن الوارد فيه . لا يؤثر .

قاصر . سنه إزاء وصيه إذا اختلس ماله . لا تأثير لها في التاريخ ٢٤ (٣٤) ج ٥
الذي تقع فيه جريمة الاختلاس . وجود أمارات تدل على حصول الاختلاس .
تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات . عدم وجود أمارات .
تاريخ الجريمة من اليوم الذي يمتنع فيه الوصي عن الرد أو يثبت عجزه بعد
تكليفه به . مثال .

محصل في شركة . تصرفه في مبلغ حصله على سبيل الوكالة . تمسكه بأنه ٣٧٣ (٦٣٣) ج ٥
لم يتصرف فيه إلا بناءً على ما جرى به العرف في علاقته هو وزملائه بالشركة
في فصل الصيف حيث يكون العمل قليلاً . صحة هذا الدفع . تحريره سندات
بالمبلغ للشركة بعد تصرفه فيه . تجدد عمولة له تكفي لوفاء ما احتجزه .
امتناعه عن الدفع للمقاصة . لا اختلاس . تحريره سندات بالمبلغ المذكور
لا يؤدي إلى إدانته ما دام تصرفه فيه كان قبل تحريرها .

مستأجر . ما يتسلمه من الآلات والأشياء الأخرى لنسبة الإجارة . ٣١٦ (٢٥٧) ج ١
مسؤوليته عن ردها عند انتهاء الإجارة . وكيل المستأجر في ذلك . يقوم
مقامه . فقد شيء مما تسلمه أيهما في أثناء مدة الإجارة . لا يصح اعتباره مبدداً
ولا سارقاً . سوء النية شرط ضروري في جريمة التبيد النصوص عليها
بالمادة ٢٩٦ ع .

مستخدم بشركة (سنجر) . التأمين المودع منه لديها . عدم استحقاقه ٩٥ (٧٩) ج ٤
الوفاء طبقاً لشروط الاستخدام . لا يجوز للتمسك بالمقاصة بينه وبين
ما عليه للشركة . يجب عليه أن يرد لها كل ما حصله من مالها وإلا عد محتلساً .

منقول . التصرف فيه برهنه رهن حيازة . لا يجوز إلا من مالكة . ٣٧١ (٥٠٩) ج ٤
الدائن المرتهن . لا يجوز له أن يرهنه باسمه ضماناً لدين عليه . إذا فعل
فلا يحتج بالعقد على المالك الحقيقي . اعتقاد المرتهن الآخر صحة ملكية

خيانة الأمانة (تابع) :

من تعاقد معه . في هذه الحالة يكون على المالك ليسترد ملكه أن يوفي هذا المرتهن بكل المستحق له من الدين المضمون بالرهن . سوء نيته . الرهن لا يكسبه قبل المالك من الحقوق أكثر مما لمدينه الذي تعاقد معه فلا يلزم المالك إلا بأن يؤدي له قيمة الدين المطلوب منه لدائته هو والذي يغول للمرتهن حبس الرهون حتى السداد . القانون لم يعين طريقة خاصة لإثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك . جواز إثباتها بكل الطرق .

ودیعة . وارث . تسلمه عقداً كان مسلماً لأبيه على سبيل الوديعة وهو عالم بذلك . العقد يعتبر وديعة عنده . الوديعة لا يشترط أن تكون وليدة عقد .

ودیعة . اختلاسها . الإثبات بالبينة جائز عند وجود سبب صحيح مانع عادة من الاستيثاق بالكتابة . تسليم امرأة مصوغاتها لحالتها عند إقامتها بمنزلها . جواز إثبات التسليم بالبينة .

ودیعة . تسليم شخص مامعه من النقود إلى شخص آخر له به صلة ليحفظها لديه . فرار هذا الشخص بها . تحقق الجريمة . متى يجوز إثبات الإيداع بالبينة ؟ إذا ثبت أن الإيداع كان اضطرارياً ألجأت إليه ظروف طارئة .

ودیعة . إثبات عقد الوديعة بالبينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة . تقدير قيام المانع . موضوعي . علاقة الأخوة . استخلاص قيام المانع منها ومن الاعتبارات الأخرى القائمة في الدعوى . لا معقب على رأى المحكمة .

ورقة ممضاة على بياض . تحقق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة إليها . ٤٩ (٤٨) ج ٤ لا يلزم لذلك خلو الورقة من كل كتابة فوق التوقيع . ملء بعض الفراغ الذي ترك قصداً لملكه بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع . تتحقق به الجريمة . مثال .

ورقة ممضاة أو محتومة على بياض . الكتابة فوق الحتم أو الإمضاء . ٢٢٤ (٢٩٩) ج ٦

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

متى يكون معاقباً عليها ؟ إذا ترتب عليها ضرر لصاحب الإمضاء . ضرر مادي أو أدبي . محقق أو محتمل . يستوى . الفرق بين ركن الضرر في هذه الجريمة وبينه في جريمة التزوير . الضرر أو احتماله هنا يجب أن يكون واقعاً على صاحب التوقيع ذاته .

قرارات المجالس الحسبية عن تصفية الحساب . لا تكون حجة على ٤٨ (٦٩) ج ٥
متولى أمور عديمي الأهلية إلا إذا قبلها . خطأ الحكم في قوله إن قرار المجلس يعتبر حجة على المشرف . تصفية الحساب مع ذلك بواسطة المحكمة . انشغال ذمة المشرف بالمبلغ الذي ورد بالقرار وامتناعه عن أدائه . اعتباره مبدداً . ذلك الخطأ لا يعيب الحكم .

وصى . مركزه إزاء القاصر . وكيل بالأجرة أو مجاناً . انتفاعه بأطيان ١٢ (١٩) ج ١
القاصر بدون سداد أى إيجار أو أى مقابل لهذا الانتفاع . دخوله تحت عبارة « وغير ذلك » الواردة في المادة ٢٩٦ ع . ذلك يمكن أن يتكون منه الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة مهما كان نوع الانتفاع .

وصى أو قيم . متى يعتبر مختلساً ما شغلت به ذمته من حساب من هم ٢٧٨ (٣٢٤) ج ١
في ولايته من القصر والمحجور عليهم ؟ إذا توافر لديه سوء النية . استبانة محكمة النقض انتفاء سوء القصد من الوقائع الثابتة بالحكم . براءة المتهم .

وصى . اتهامه بتبديد مال القاصر . له مناقشة الحساب الذى أنتج المبلغ ٣٤١ (٦٠٧) ج ٥
التمهم بتبديده . متى تمتع عليه مناقشته ؟ عند الاتفاق عليه مع المجلس الحسبى .

وصى . تاريخ تقديمه كشف الحساب إلى المجلس الحسبى . اعتباره ٤٢٤ (٦٧٧) ج ٥
مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد أموال القصر المشمولين بوصايته على أساس أن إسقاطه بعض المبالغ التى في ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه اختلسها لنفسه . صحيح . هذه الجريمة تتم كلما أظهر الأمين نيته في تملك الشيء المودع لديه .

وكيل . مجرد وجود حساب بين الوكيل والوكيل . لا يستلزم حتماً انتفاء ٤٨٨ (٦١٧) ج ٣
جريمة التبديد ولا نية الاختلاس عند الوكيل . يجب على المحكمة في هذه

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

الصورة أن تفحص الحساب وتصفيه حتى تستطيع أن تحكم في تهمة التبديد على أساس ما يظهر لها .

وكيل . إرسال مبلغ إلى المتهم بصفته وكيلًا لفرع بنك بقصد توصيله إلى ٣٠٥ (٤٠٥) ج٣
البنك العام . المتهم وقتئذ كان قد خرج من خدمة البنك . اختلاسه المبلغ .
خيانة أمانة .

وكيل بالأجرة . تسليمه الشيء الذي في عهده للغير لبيعه وشراء شيء ٣٧٥ (٤٧٦) ج٣
آخر بشئ . تتحقق به جريمة الاختلاس .

وكيل بالعمولة . الأوراق الصادرة من المتهمين في جريمة اختلاس . ١٨٩ (١٩٠) ج٤
العبارة فيما تشهد به الأوراق هي بحقيقة الواقع لا بعبرة الأوراق وألفاظها .
صراحة الأوراق في ثبوت علاقة المتهم بالجني عليه كوكيل بالعمولة . اعتبارها
أساساً للاختلاس . جوازها .

وكيل . تسليم وكيل المؤجر مبلغاً بدون إيصال من أحد المستأجرين ٢٥٧ (٣٢٤) ج٣
لخصمه من الإيجار المطلوب منه . اختلاسه المبلغ لنفسه . عقد الإيجار يقضى
بعدم الدفع إلا بمقتضى إيصال . هذا الدفع يعتبر قد حصل بناءً على عقد استئمان
بين الدافع والوكيل ولا يمكن أن يترتب عليه إشغال ذمة الوكيل لحساب
المؤجر بصفته وكيلًا عنه إلا بتسليم الإيصال للدافع . ذمته تبقى مشغولة بهذا
المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود الذمة أو الأمانة . دخول هذه
الفقرة تحت حكم المادة ٢٩٦ ع .

سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة . يبدأ ٤٦٧ (٦٠٠) ج٣
من تاريخ وقوعها بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل الجني عليه بوقوعها . ٣٥٤ (٦١٦)
عجز الأمين عن رد الأمانة . متى يعد مبدأ لسقوط الدعوى ؟ إذا لم يقدّم الدليل ٤٢٤ (٦٧٧) ج٥
على حصول التبديد من قبل . الدفع بأن التبديد حصل في تاريخ معين وأن
الدعوى العمومية سقطت . يجب تحقيقه . إغفاله بحجة أن الجني عليه لم يكن
يعلم بوقوع التبديد . لا يصح .

رقم القاعدة الصفحة

خيانة الأمانة (تابع) :

سقوط الدعوى . هذه الجريمة وقتية . تتم وتتقطع بمجرد اختلاس ٣٢٥ (٣٧٠) ج ١
الشيء المودع وتبديده . مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . اليوم ٤٢٤ (٦٧٧) ج ٥
التالى لحدوثها . على القاضى أن يحقق تاريخ حدوثها وله مطلق الحرية فى بحث
كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط فى ذلك
لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجانى بحيث إن هداه البحث
فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك وهو بمعزل عن
كل رقابة ما دام قد أقام الدليل على ما انتهى إليه .

سقوط هذه الجريمة . مبدأ المدة المقررة لذلك . وجه اختلاف هذه ١١٧ (١٦٧) ج ٦
الجريمة فى ذلك عن غيرها من الجرائم : أن تكون متعلقة بمثلثات ، وفى هذه
الحالة يكون مبدأ السقوط عجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها .

لقاضى الموضوع مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى ٢٥ (٢٢) ج ٢
واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الأمانة كما يحقق تاريخ حدوث
الجرائم الأخرى غير مرتبط لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه
للجانى بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله
أن يقرر ذلك . ومتى أقام الدليل عليه كان بمعزل عن كل رقابة . كون الأشياء
المودعة لدى المتهم بخيانة الأمانة كثيرة ومتنوعة . قاضى الموضوع ليس
مجبوراً على أن يبحث فى تاريخ التصرف فى كل واحد منها على حدة ، بل له إذا
ثبت أمامه حصول التصرف فى بعض هذه الأشياء فى تواريخ معينة أن يستنتج
من قرأه الدعوى وظروفها وأدلتها أن التصرف فى باقى الأشياء الأخرى
حصل أيضاً عند التصرف فى الأشياء التى أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف
فيها ، وإذا اعتقد أن هذا التصرف حصل فعلاً من قبل الثلاث السنوات
السابقة على أول إجراء متعلق بالتحقيق وقضى بسقوط الدعوى العمومية
كان قضاؤه صواباً وبعيداً عن كل رقابة .

الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢٦٩ ع . يمتد حكمه إلى جريمة ٣٦٢ (٥٩٦) ج ٢
خيانة الأمانة . التبديد الحاصل من ابن فى مال أبيه إضراراً به . لا عقاب

رقم القاعدة الصفحة

خيانة أمانة (تابع) :

عليه . لا يمنع من ذلك أن يكون استلامه المال حاصلًا بناءً على أمر من سلطة عامة كالمجلس الحسي .

(٥)

دستور :

جناية التحريض على نظام الحكومة المقرر . عنصرها المادي ١١٠ (١٩٨) ج ٥ والأدبي . الطعن في هيئة الوزارة القائمة . لا يدخل في نطاق المادة ١٧٤ ع .

نظام الحكومة المقرر في القطر المصري . . معناه . ما يشمل ٣٢٣ (٤٦٩) ج ٢ تفاصيل النظام الحكومي بحسب ما هي عليه في الدستور القائم الذي هو الموطن الوحيد لتقريرها . أية صورة من صور الحكم النيابي يقررها الدستور هي نظام الحكم المقرر وتدخل تحت حماية المادة ١٥١ ع .

الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ نظام من أنظمة الحكم في البلاد . ١٢٥ (١٣٩) ج ٢ تشريع صادر بالمطابقة له هو تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من يحل محلها في التشريع على الوجه الذي يحدد لاختصاص من يحل محلها .

دعوى عمومية (ر . أيضاً : إجراءات . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . زنا . سقوط الدعوى . قوة الشيء المحكوم فيه) :

اتفاق النائب العمومي مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى العمومية ٢٥٣ (٣٠٣) ج ٢ على موظف تابع لهذا الرئيس أو اختلافهما على رفعها . لا يمكن أن يكون له أثر قانوني على سير هذه الدعوى . أمر النائب العمومي برفع الدعوى على موظف بدون الحصول مقدماً على إذن من رئيسه . قيام الدعوى سليمة منتجة نتائجها ولو كان النائب العمومي سبق أن وعد بحفظها .

تحريك الدعوى العمومية . رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه . ٢٧٥ (٣٤١) ج ٢